الباب الثاني

فعالية رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ في تحديد سنّ الزواج

الفصل الأول : أساس قانوني لرسالة تعميم رئيس محافظة جمبر

رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/١٩٦/٤٧٤ هي سياسة محلية تهدف إلى تحديد سنّ الزواج في محافظة جمبر. تُنفذ هذه السياسة كجزء من جهود الحكومة المحلية لحماية حقوق الأطفال والسيطرة على معدلات الزواج في سنّ مبكّر وتحسين جودة الموارد البشرية. يستند تعميم محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ إلى أساس قانوني قوي في اللوائح الوطنية التالية:

١. قانون الزواج رقم ١ لسنة ١٩٧٤ (قانون التعديل رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩)

هذا القانون هو الأساس الرئيسي لتحديد الحد الأدنى لسنّ الزواج في إندونيسيا. وتحدد الفقرة (١) من المادة ٧ من القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ الحد الأدنى لسنّ الزواج للرجل والمرأة بـ ١٩ عامًا. ويهدف ذلك إلى ضمان الاستعداد العقلي والعاطفي والاقتصادي للعروس والعريس. وتنص الفقرة (٢) من المادة نفسها على أن الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر لا يمكن منحه إلا من خلال المحكمة بعد استيفاء شروط معينة. قبل تعديلها، كانت الفقرة (١) من المادة ٧ من قانون الزواج تنص على أن الحد الأدنى لسنّ الزواج هو ١٦ عاماً للنساء و١٩ عاماً للرجال. ولكن، بعد تعديلها من خلال القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩، تمت مساواة الحد الأدنى لسنّ الزواج للرجال والنساء

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ليصبح ١٩ عامًا .يهدف رفع الحد الأدنى للسنّ إلى حماية حقوق الأطفال ومنع الآثار السلبية للزواج في سنّ مبكّر، مثل ارتفاع معدلات الطلاق والحمل عالي الخطورة وعدم الاستقرار الاقتصادي للأسرة.

٢. قانون حماية الطفل رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢ بصيغته المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤

ينص هذا القانون على أن لكل طفل الحق في الحماية من العنف والاستغلال، بما في ذلك الزواج في سنّ مبكّر. تنص الفقرة (١) من المادة ٢٦ على أن الآباء ملزمون بمنع الزواج في سنّ مبكّر. تلزم الفقرة (١) من المادة ٢٦ الوالدين بحماية الأطفال من الزواج في سنّ مبكّر وتوفير فرص النمو والتطور الأمثل لهم. تنص المادة ٢٨ على أن لكل طفل الحق في عدم استغلاله، بما في ذلك الزواج في سنّ مبكّر. وتشكل هذه الالتزامات الأساس الذي تستند إليه الحكومات المحلية، بما في ذلك محافظة جمبر، لإصدار سياسات تقيّد الزواج في سنّ مبكّر من خلال رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر.

٣. لائحة المحكمة العليا (PERMA) رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

تنظم هذه اللائحة إجراءات منح الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر الراغبين في الزواج. تؤكد هذه اللائحة على أن طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر لا يمكن منحها إلا إذا كان هناك سبب عاجل ويجب أن تخضع لفحص صارم من قبل القاضي.

يهدف تنفيذ رسالة التعميم الصادر عن رئيس محافظة جمبر إلى الحد من طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر من خلال تشديد الإجراءات والتشجيع على استيفاء شروط إضافية، مثل توصيات المهنيين الصحيين والفحوصات النفسية.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الفصل الثاني : مميزات رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر

تحتوي رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٤٧٤/١٩٦/٣١٧,٠٩,٣٥/٢٠٢١ بشأن الحد الأدنى لسنّ الزواج على عدد من نقاط القوة التي توضح موافقة السياسة المحلية مع المبادئ القانونية الوطنية والدولية. وتسعى السياسة إلى الحد من الزواج في سنّ مبكّر من خلال الإشارة إلى مختلف اللوائح التي تحمي حقوق الطفل، فضلاً عن التأكيد على أهمية التعليم والصحة باعتبارهما محركين رئيسيين في منع الزواج في سنّ مبكّر. ومن خلال هذا النهج، لا تتسم السياسة بطابع إداري فحسب، بل تشمل أيضًا بُعدًا اجتماعيًا أوسع نطاقًا لتحقيق مصلحة الناس. وفيما يلي مزايا التعميم:

١. الموافقة مع القانون الوطني والدولي

تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية في هذا التعميم في موافقته مع اللوائح الوطنية والمبادئ القانونية الدولية بشأن حماية الطفل. يشير التعميم إلى العديد من اللوائح المهمة، مثل:

أ. القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ الذي يعدل القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج، والذي يرفع الحد الأدنى لسنّ الزواج إلى ١٩ عامًا.

ب. القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية الطفل، والذي يؤكد على وجوب حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال.

ج. اتفاقية حقوق الطفل (Convention on the Rights of the Child - UNICEF)، التي تُلزم الدولة بحماية حقوق الطفل، بما في ذلك في جانب الزواج.

٢. إعطاء الأولوية للصحة والتعليم

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

كان للتعميم أثر إيجابي في زيادة الوعي بأهمية التعليم والصحة للأطفال. ومن بين السياسات التي تضمنها التعميم تشجيع التعليم الإلزامي لمدة ١٢ سنة، حتى لا يضطر الأطفال إلى الزواج في سنّ مبكّر بسبب الضغوط الاقتصادية أو الثقافية. كما يتضمن التعميم سياسات تدعو إلى التهيئة الصحية النفسية والجسدية خاصة من خلال اشتراط إجراء فحوصات نفسية وتوصيات من مكتب الصحة للمقبلين على الزواج دون السنّ المقررة. بالإضافة إلى ذلك، يمنع التعميم أيضاً الآثار السلبية للزواج في سنّ مبكّر، مثل خطر إصابة الأطفال بالتقزم وارتفاع معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل في سنّ مبكّر.

٣. انخفاض كبير في معدلات الزواج في سنّ مبكّر

تُظهر البيانات أن هذه السياسة كان لها تأثير حقيقي على خفض عدد حالات الزواج في سنّ مبكّر. استنادًا إلى تقرير صادر عن المحكمة الدينية بجمبر، في عام ٢٠٢٣، بلغ عدد حالات الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر الممنوحة ١٢٩٥ حالة.[٦٩] بينما انخفض في عام ٢٠٢٤ إلى ٤٥٩ طلبًا فقط.[٧٠] وهذا يدل على أن السياسات الأكثر صرامة في تنظيم الزواج في سنّ مبكّر قد نجحت في تقليل عدد حالات الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر التي تقدم بها المجتمع .

٤. النهج التعاوني في تنفيذ السياسة

هذه رسالة التعميم ليست مجرد تعليمات إدارية فحسب، بل تُشرك مختلف الأطراف المعنية في تنفيذها، بما في ذلك مكتب الشؤون الدينية ومكتب تمكين المرأة وحماية الطفل، والعلماء والمجتمعيين

---

[٦٩] المحكمة الدينية بجمبر، "تقرير إحصائيات قضايا المحكمة الدينية بجمبر عام ٢٠٢٣," ٢٠٢٣.

[٧٠] المحكمة الدينية بجمبر، "تقرير إحصائيات قضايا المحكمة الدينية بجمبر عام ٢٠٢٤," ٢٠٢٤.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وحكومات القرى والأحياء. وبإشراك مختلف الأطراف، تصبح هذه السياسة أكثر فعالية لأن الإشراف عليها يتم بشكل جماعي من قبل المجتمع المحلي والمؤسسات ذات الصلة.

٥. اعتماد مبادئ السياسية الشرعية

من منظور السياسة الشريعة، تتماشى هذه رسالة التعميم مع مفهوم السياسة الشرعية التي هي سياسة يضعها القائد لحماية المجتمع وفقًا لمبادئ الشريعة. وفي هذه السياسة، يتم التأكيد على مبدأي حفظ النسل وحفظ النفس، كما هو الحال في مقاصد الشريعة.

استناداً إلى المناقشة التي ذكرها الباحث، يمكن استنتاج أن رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر بشأن تحديد الحد الأدنى لسنّ الزواج تظهر العديد من المزايا في تنفيذها. ويمكن ملاحظة نجاح هذه السياسة في موافقتها مع القوانين الوطنية والدولية، وزيادة الوعي حول الصحة والتعليم، والانخفاض الكبير في عدد الزواج في سنّ مبكّر. وقد عزز النهج الذي ينطوي على تعاون مختلف الأطراف، بما في ذلك الوكالات الحكومية والعلماء والمجتمع، فعالية هذه السياسة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر تطبيق مبادئ السياسة الشرعية التي تركز على حماية الطفل والأسرة أساساً قوياً لاستدامة هذه السياسة على المدى الطويل.

الفصل الثالث : سلبيات رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر

في حين تهدف رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/١٩٦/٤٧٤ بشأن الحد الأدنى لسنّ الزواج إلى الحد من الزواج في سنّ مبكّر، فإنه ينطوي أيضاً على عدد من الآثار

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

السلبية التي يجب أخذها في الاعتبار. وقد نشأت عدة مشاكل نتيجة تطبيق هذه اللائحة الصارمة، بما في ذلك زيادة الزواج غير المسجلة، وعدم توافقها مع الظروف الاجتماعية والثقافية المحلية، وعدم وجود مساعدة كافية للمراهقين المتضررين. لذلك، في حين أن هذه السياسة توفر فوائد، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى معالجة التحديات في تنفيذها من أجل تحقيق أهداف السياسة بشكل فعال. وفيما يلي أوجه القصور في التعميم:

١. الزيادة المحتملة في حالات الزواج غير المسجلة

أحد الآثار السلبية الناجمة عن هذا التعميم هو زيادة حالات الزواج غير المسجل (النكاح السري). ويرجع ذلك إلى المتطلبات الصارمة للاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر الذين لم يبلغوا الحد الأدنى لسنّ الزواج. تهدد هذه الزواج غير المسجلة بالتسبب في مجموعة من المشاكل القانونية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال، مثل الصعوبات في الحصول على الحقوق القانونية في الطلاق وحقوق الميراث وحماية الطفل.

٢. نقص التنشئة الاجتماعية والتثقيف العام

على الرغم من أن هذه رسالة التعميم تهدف إلى الحد من عدد الزواج في سنّ مبكّر، إلا أن تنفيذها لا يزال يواجه تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للمجتمع. لا يفهم الكثير من الناس، خاصة في المناطق الريفية، أهمية هذه السياسة. ونتيجة لذلك، فإن هذه السياسة تميل إلى أن تكون أقل فعالية لأنها إرشادية فقط دون استراتيجية تواصل أكثر شمولاً.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٣. التناقضات مع الواقع الاجتماعي والثقافي

في بعض أجزاء محافظة جمبر، لا يزال الزواج في سنّ مبكّر يعتبر حلاً لمختلف المشاكل الاجتماعية، مثل الفقر والأعراف الثقافية. قد يؤدي تحديد سنّ الزواج دون أخذ هذه العوامل في الاعتبار إلى مقاومة المجتمع المحلي. وبدون استراتيجية تأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية، من المحتمل أن تفشل هذه السياسة في التنفيذ الفعال.

٤. الافتقار إلى حلول بديلة للمراهقين المتضررين

يشدد التعميم على منع الزواج في سنّ مبكّر، لكنه يفتقر إلى حلول ملموسة للمراهقين والمراهقات في حالات الضعف. على سبيل المثال، بالنسبة للمراهقات اللاتي يحملن خارج إطار الزواج، لا توفر هذه السياسة بدائل حماية واضحة. وهذا يدل على أن السياسة لم تأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل جانب إعادة التأهيل الاجتماعي للمراهقات المتضررات.

٥. احتمال زيادة الأعباء الإدارية في المحاكم الدينية

منذ صدور هذه رسالة التعميم، كانت هناك زيادة في عدد طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر في المحكمة الدينية بجمبر. وقد أدت هذه الزيادة إلى زيادة العبء الإداري على المؤسسات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، ينتهي الأمر بالعديد من الأسر إلى اختيار طرق مختصرة من خلال الدخول في زيجات السري، وهو ما يتعارض مع الهدف الرئيسي لهذه السياسة.

استناداً إلى المناقشة التي ذكرها الباحث، يمكن استنتاج أنه في حين أن رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر تسعى إلى الحد من الزواج في سنّ مبكّر من خلال تحديد سنّ صارم، إلا أنها تقدم أيضاً

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

عدداً من المشاكل التي تحتاج إلى تصحيح. إن الزيادة في حالات الزواج في سنّ مبكّر، وعدم فهم الجمهور لهذه السياسة، وعدم موافقتها مع الظروف الاجتماعية والثقافية المحلية تمثل تحديات رئيسية في تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر السياسة أيضًا إلى حلول ملموسة للمراهقين العالقين في أوضاع صعبة. وتحتاج الحكومة إلى النظر في حلول بديلة أكثر شمولاً واستناداً إلى ظروف المجتمع المحلي، وتقديم المزيد من الدعم للمراهقين الذين يحتاجون إلى المساعدة في التعامل مع هذه المشاكل الاجتماعية.

الفصل الرابع : فعالية رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر

رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر هي إحدى جهود الحكومة المحلية لمعالجة مشكلة الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر. وتهدف هذه السياسة إلى حماية حقوق الأطفال، ولا سيما الفتيات، من خلال تشديد إجراءات منح الزواج، وزيادة الوعي العام، وتشجيع التعاون بين الوكالات ذات الصلة. وعلى الرغم من أن هذه السياسة قد أظهرت انخفاضاً كبيراً في عدد حالات الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر الممنوحة، فإن تنفيذها لا يزال يواجه تحديات تحتاج إلى معالجة من أجل الحفاظ على فعاليتها على المدى الطويل. وفيما يلي مناقشة لفعالية رسالة التعميم التي أصدرها رئيس محافظة جمبر:

١. تنفيذ التعميم وفعاليتها

وتتضمن رسالة التعميم الصادرة عن رئيس محافظة جمبر بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر عدة تدابير وقائية تهدف إلى الحد من عدد الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر. وتتضمن هذه التدابير زيادة الوعي العام من خلال التثقيف، وتشديد إجراءات منح الإذن بالزواج، وتشجيع التنسيق بين

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الوكالات ذات الصلة، مثل مكتب الشؤون الدينية، ومكتب تمكين المرأة وحماية الطفل، والمحكمة الدينية. وقد أظهرت هذه السياسة نتائج مهمة، حيث انخفض عدد حالات فسخ الزواج التي منحتها المحكمة الدينية بجمبر بشكل كبير، من ١٢٩٥ حالة في عام ٢٠٢٣,[٧١] إلى ٤٥٩ حالة في ديسمبر ٢٠٢٤.[٧٢] يشير هذا الانخفاض إلى أن هذه السياسة كانت فعالة في الحد من حالات الزواج في سنّ مبكّر المقنن، وفقًا لهدف السياسة المتمثل في حماية الأطفال من الزواج في سنّ مبكّر الذي لا يتوافق مع مبادئ المصلحة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في عدد حالات الإذن بالزواج التي تمت الموافقة عليها، إلا أن فعالية هذه السياسة في تنفيذها لا تزال تتطلب المزيد من التقييم. إحدى المشاكل التي ظهرت هي التحول في استراتيجيات المجتمع للتحايل على هذه اللائحة. فالعديد من الأزواج يختارون بعد ذلك النكاح السري، الذي لا يتم تسجيله رسميًا، أو التقدم بطلب للحصول على الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر من خلال قنوات غير رسمية. ويعكس هذا الأمر تحديًا في السياسة العامة، حيث يجب أن تأخذ السياسات التي يتم سنّها في الاعتبار إمكانية حدوث انحرافات ومحاولات من قبل المجتمع للتحايل على النظام القائم. وفي هذا السياق، من المهم أن تقوم الحكومة بوضع سياسة أكثر شمولاً وشمولاً لمعالجة هذه المشكلة.

ومن منظور قانوني، يجب أن يستند تنفيذ هذه السياسة إلى مبادئ القانون الإداري للدولة، لا سيما فيما يتعلق بسلطة ومسؤولية الوكالات ذات الصلة في تنفيذ السياسة. تستند رسالة تعميم رئيس

---

[٧١] المحكمة الدينية بجمبر، "تقرير إحصائيات قضايا المحكمة الدينية بجمبر عام ٢٠٢٣," ٢٠٢٣.

[٧٢] المحكمة الدينية بجمبر، "تقرير إحصائيات قضايا المحكمة الدينية بجمبر عام ٢٠٢٤," ٢٠٢٤.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

محافظة جمبر التعميمية إلى أساس قانوني واضح، حيث تشير إلى القوانين واللوائح التي تنظم الحد الأدنى لسنّ الزواج، مثل القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ الذي يعدل القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج. بالإضافة إلى ذلك، تتماشى هذه السياسة أيضًا مع مبادئ حماية الطفل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية الطفل. ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال يتطلب لوائح أكثر تفصيلاً وإشرافاً أكثر صرامة على القنوات غير الرسمية أو النكاح السري، مما قد يقلل من فعالية السياسة.

لذلك، يجب وضع سياسة عامة أكثر شمولاً للتغلب على التحديات. تتمثل إحدى الخطوات التي يمكن اتخاذها في تحسين شفافية الإجراءات الإدارية وسهولة الوصول إليها، مثل استخدام الأنظمة الرقمية لمراقبة مأذونيات الزواج ومعاقبة من يخالفها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومة تعزيز التنسيق بين الوكالات من خلال توضيح واجبات ومسؤوليات كل وكالة معنية. هذا النهج لن يقلل فقط من عدد الزواج في سنّ مبكّر المسجلة، بل سيقلل أيضًا من عدد حالات النكاح السري، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى مشاكل قانونية في المستقبل. وبهذه الطريقة، يمكن للسياسة أن تكون أكثر فعالية في تحقيق هدفها الرئيسي، وهو حماية الأطفال من الزواج في سنّ مبكّر وضمان حقوقهم وفقًا للقوانين المعمول بها.

٢. الأثر الاجتماعي للسياسة

تهدف رسالة التعميم الصادرة عن رئيس محافظة جمبر بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر إلى تحقيق هدف إيجابي يتمثل في تغيير تصورات الناس عن الزواج في سنّ مبكّر. وتركز هذه السياسة على أهمية التعليم والاستعداد الذهني قبل الزواج، خاصة بالنسبة للأسر التي لديها أطفال في سنّ المراهقة. وتتمثل

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

إحدى الخطوات الملموسة المتخذة في برنامج تعليمي يشجع المراهقين على إكمال ١٢ سنة على الأقل من التعليم قبل اتخاذ قرار الزواج. ويتماشى هذا النهج مع مبادئ حماية حقوق الطفل المنصوص عليها في القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية الطفل، والذي يؤكد على أهمية توفير فرص النمو للأطفال قبل الدخول في الحياة الزوجية. وهذا يعكس جهود الحكومة لخلق جيل أكثر استعدادًا ذهنيًا وجسديًا واجتماعيًا للزواج.

ومع ذلك، فإن هذه السياسة تجلب معها أيضًا عددًا من الآثار السلبية التي يجب أخذها في الاعتبار، لا سيما في تزايد ممارسة نكاح الساري كطريق مختصر للأزواج غير القادرين على الوفاء بمتطلبات الزواج المنصوص عليها في القانون. ينطوي النكاح السري، الذي لا يتم تسجيله رسميًا، على مجموعة من المشاكل القانونية، لا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة والأطفال في الزواج. وفي هذا السياق، غالبًا ما تُحرم النساء اللاتي يتزوجن عن طريق نكاح السر من حقوقهن القانونية، مثل الميراث والنفقة وغيرها من أشكال الحماية القانونية. ومن شأن ذلك أن يزيد من صعوبة وصول المرأة إلى العدالة والحماية الاجتماعية التي ينبغي أن تكون من حقها وفقًا للقانون المعمول به.

من منظور القانون الإداري للدولة، أكدت القوانين واللوائح المنظمة للزواج، مثل القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج واللوائح الأخرى، على أهمية التسجيل القانوني للزواج حتى يمكن حماية حقوق الزوجين والأطفال المولودين من الزواج. يشكل النكاح السري، الذي لا يتم تسجيله في السجل المدني، مشاكل كبيرة في الإدارة المدنية وحقوق الميراث، والتي يمكن أن تؤثر على الوضع القانوني للأطفال المولودين من هذا الزواج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاكل الإدارية الناجمة عن الزواج غير

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

المسجلة أن تعيق وصول الأسر إلى الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة التي تتطلب إثبات الزواج القانوني.

لذلك، في حين أن هذه السياسة كان لها أثر إيجابي في الحد من عدد الزواج في سنّ مبكّر القانونية، إلا أن ممارسة نكاح السر تشير إلى وجود ثغرات في تنفيذها تحتاج إلى مزيد من المعالجة. ولمعالجة هذه المشكلة، هناك حاجة إلى سياسة أكثر شمولاً، مثل آلية أكثر مرونة في منح ا الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر، والتي تعطي الأولوية لحماية حقوق الأطفال والنساء. كما تحتاج الحكومة أيضًا إلى تعزيز نظام تسجيل الزواج، سواء من خلال تعزيز التنظيم أو من خلال مراقبة أكثر صرامة لممارسة النكاح السري. وبهذه التدابير، يمكن أن تكون هذه السياسة أكثر فعالية في تحقيق أهداف حماية حقوق الأطفال والنساء وضمان استدامة تنفيذ السياسة بشكل عادل ولصالح المصلحة العامة.

٣. التحديات في تنفيذ السياسات

على الرغم من أن سياسة رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر كان لها تأثير كبير، إلا أن تنفيذها لا يزال يواجه تحديات مختلفة تحتاج إلى معالجة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في المقاومة الثقافية التي لا تزال موجودة في بعض المجتمعات المحلية. لا تزال بعض الفئات في المجتمع المحلي تنظر إلى الزواج في سنّ مبكّر كجزء من الثقافة أو كحل لتجنب الاختلاط وحل المشاكل الاقتصادية. وغالباً ما تتعارض هذه النظرة مع السياسات الحكومية التي تسعى إلى تأخير سنّ الزواج لحماية حقوق الأطفال وتوفير فرص لإكمال التعليم. وهذا يشير إلى أن هناك اختلاف في الفهم بين

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

السياسات الحكومية والقيم الثقافية السائدة في المجتمع المحلي، الأمر الذي يتطلب نهجاً أكثر شمولاً يراعي السياق الثقافي المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم التنسيق بين الوكالات ذات الصلة يمثل أيضًا مشكلة في تنفيذ هذه السياسة. وتشمل هذه السياسة أطرافًا مختلفة، مثل الحكومة المحلية، ومكتب الشؤون الدينية، والمحكمة الدينية، وقادة المجتمع المحلي، الذين يجب أن يعملوا معًا بشكل متآزر لضمان نجاح هذه السياسة. قد يؤدي عدم التنسيق الفعال بين هذه المؤسسات إلى إعاقة الإشراف والتنفيذ المتناسق، مما يؤدي إلى عدم تحقيق هدف السياسة المتمثل في خفض معدلات الزواج في سنّ مبكّر على النحو الأمثل. في هذه الحالة، من المهم تعزيز علاقات العمل بين الوكالات من خلال إقامة تواصل أكثر كثافة ووضوحًا فيما يتعلق بأدوار كل منها في تنفيذ السياسة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه السياسة أيضًا مشاكل تتعلق بعدم وجود عقوبات على المخالفين الذين لا يزالون يدعمون الزواج في سنّ مبكّر. فخطاب رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر هو أقرب إلى النداء دون وجود آلية صارمة لفرض عقوبات صارمة على من يستمرون في ممارسة الزواج في سنّ مبكّر أو دعمهم له. في سياق القانون الإداري للدولة، يجب أن تكون السياسات العامة الفعالة مصحوبة بلوائح واضحة وآليات إنفاذ القانون التي يمكن أن توفر تأثيرًا رادعًا للمخالفين. فبدون عقوبات خاضعة للمساءلة، تكون هذه السياسة عرضة للانتهاكات ولا يمكن تنفيذها على النحو الأمثل، لأنه لا توجد عواقب صارمة لمن ينتهك هذه القواعد.

ولتحسين فعالية هذه السياسة، يجب إدخال تحسينات على القوانين واللوائح التي تحكم حماية الطفل، مثل تعزيز العقوبات الإدارية أو القانونية للمخالفين. وهذا يتماشى مع المبادئ القانونية في

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

إدارة الدولة التي تعطي الأولوية للوضوح والاتساق والانفتاح في تنفيذ السياسات. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى زيادة التنسيق بين الوكالات من خلال إنشاء آلية عمل أكثر تنظيماً، فضلاً عن تقديم المشورة المكثفة بشأن الآثار السلبية للزواج في سنّ مبكّر، سواء من الناحية القانونية أو الاجتماعية أو الصحية. وبهذه الخطوات، يؤمل أن يتم تنفيذ هذه السياسة بشكل أكثر فعالية واستدامة في تحقيق هدفها المتمثل في حماية الأطفال من الزواج في سنّ مبكّر.

وعموماً، كان لرسالة تعميم رئيس محافظة جمبر بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر أثر إيجابي في الحد من عدد حالات الزواج في سنّ مبكّر، على الرغم من أنه لا يزال هناك بعض التحديات التي يجب التغلب عليها. ويُعد انخفاض عدد حالات التصريح بالزواج القانوني مؤشراً على نجاح السياسة، إلا أن تزايد ممارسة نكاح الساري والمقاومة الثقافية في المجتمع المحلي تشير إلى ضرورة إجراء المزيد من التقييم والتعديلات في تنفيذ السياسة. إن التنسيق الأكثر فعالية بين الوكالات وإنفاذ العقوبات بشكل أكثر صرامة سيكونان عاملين أساسيين لضمان استدامة هذه السياسة ونجاحها في منع الزواج في سنّ مبكّر في المستقبل.